اعتبرت الخطوة «محاولة مسمومة» للتخلص من الحركة الاحتجاجية

أوكرانيا تدخل النفق: المعارضة ترفض عرض يانوكوفيتش .. وتصعد تحركاتها

كييف - «وكالات»: اندلعت مصادمات بين الشرطة والمحتجين الذين حاصروا مبنى في وسط كييف امس وأصبح مصير الحكومة الاوكرانية معلقا بعد أن عرض الرئيس الذي تحاصره الأزمة فيكتور يانوكوفيتش على زعماء المعارضة مناصب كبرى.

ووصف أحد خصوم يانوكوفيتش الرئيسيين عرضه بأنه محاولة «مسمومة» للتخلص من حركة احتجاجية في بلاد انزلقت في دوامة الاضطرابات السياسية بسبب إعراض الرئيس عن الاتحاد الاوروبي وتوجهه صوب روسيا.

وفي أحدث أعمال العنف حاول بضعة آلاف من المحتجين اقتحام مركز ثقافي تجمع فيه مئات من قوات الأمن بوسط كييف على بعد مئات الأمتار من مركز احتجاجات المعارضة المستمرة منذ أسابيع في ميدان الاستقلال.

وألقى المحتجون الحجارة وقنابل الدخان في حين أطلقت الشرطة القنابل الصوتية ورشت المياه على الحشد.

وغادرت الشرطة وقوات الأمن المبنى في وقت لاحق وخرجت عبر ممر صنعه الحشد بعد أن وصل أحد زعماء المعارضة وهو فيتالي كليتشكو إلى المكان وساعد في التوصل إلى حل عبر التفاوض.

ووقعت المواجهة التي استغرقت ساعتين قبل الفجر بعد أن قدم يانوكوفيتش أكبر التنازلات حتى الآن في المواجهة المستمرة منذ شهرين والتي دفعت اوكرانيا في اتون أزمة أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وعمقت التوتر بين روسيا والغرب.

وامتنع يانوكوفيتش فجأة في نوفمبر عن توقيع اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي متعهدا بدلا من ذلك بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع روسيا مما اغضب الملايين الذين كانوا يحلمون بالاندماج في اوروبا.

وكان الرئيس الاوكراني عرض يوم السبت على وزير الاقتصاد السابق أرسني ياتسينيوك منصب رئيس الحكومة على أمل وضع نهاية للاحتجاجات. وذكر بيان على موقع الرئاسة على الانترنت إن الرئيس اقترح تولي كليتشكو منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الإنسانية.

ويواصل زعماء المعارضة الضغط من اجل الحصول على تنازلات من بينها اجراء انتخابات مبكرة والغاء قانون يقيد التظاهر.

ونقل عن ياتسينيوك قوله في كلمة أمام حشود بميدان الاستقلال بعد مشاركته في محادثات مع يانوكوفيتش إن «فكتور يانوكوفيتش أعلن أن الحكومة غير مستعدة لتحمل مسؤولية البلاد، واقترح على المعارضة قيادة الحكومة».

وأضاف: «ماهو ردنا على ذلك؟ نحن لا نخشى تحمل مسؤولية مصير أوكرانيا»، مشيرا إلى أن «الحسم سيكون الثلاثاء في الجلسة البرلمانية الخاصة».

«نحن مستعدون لتولي هذه المسؤولية والوصول بالبلاد إلى الاتحاد الأوروبي،» لكنه أضاف ان هذا سيقتضي الإفراج عن رئيسة الوزراء السابقة يوليا تيموشينكو التي سجنت في عام 2011.

وقال كليتشكو لصحيفة بيلد ام زونتاج الالمانية «كان هذا عرضا مسموما من جانب يانوكوفيتش لتقسيم حركتنا الاحتجاجية. سنواصل التفاوض ونستمر في المطالبة بانتخابات مبكرة. يجب ألا تذهب احتجاجات الاوكرانيين ضدالرئيس الفاسد سدى.»

جانب من احتجاجات كييف

ياتسينيوك: لا نخشى تحمل مسؤولية مصير بلادنا والحسم الثلاثاء في الجلسة البرلمانية الخاصة

محتجون يحاصرون مراكز اقتراع بعد مقتل أحد زعماء المعارضة أمس

تايلند تغرق في مستنقع العنف .. و«المبكرة» في مهب الريح

بانكوك - «وكالات»: حاصر محتجون في تايلند مراكز اقتراع في محاولة لعرقلة عملية الانتخابات المسبقة امس التي تاتي قبيل موعد الانتخابات المبكرة المقررة الأسبوع المقبل، حسب مسؤولين.

وقتل أحد زعماء المعارضة رميا بالرصاص خلال اشتباكات مع أنصار الحكومة خارج العاصمة، بانكوك.

وهناك تقارير بشأن إلغاء التصويت في عدد من مراكز الاقتراع.

ويطالب الناشطون المناهضون للحكومة بتنحي رئيسة الوزراء، ينغلوك شيناواترا وإصلاح النظام السياسي للبلد.

واكدت تقارير صحافية إن أحد زعماء المعارضة وهو سوذين تاراتين خاطب المحتجين من أعلى شاحنة وهي جزء من تجمع احتجاجي بالقرب من أحد مراكز الاقتراع التي كان من المفترض أن يشهد تصويتا مسبقا عندما أطلقت النار عليه.

وما لبث سوذين تاراتين أن لفظ أنفاسه الأخيرة عندما نقل إلى المستشفى.

ولجا بعض المتظاهرين إلى إغلاق أبواب مراكز الاقتراع بالسلاسل بالرغم من أن زعيم المعارضة، سوذيب ثوكسوبان، تعهد السبت بعدم عرقلة أنصاره عملية التصويت. وحاصر المحتجون مراكز الاقتراع في العاصمة بانكوك وفي جنوب البلاد في محاولة لمنع الناخبين من التصويت. ولجأ محتجون إلى عرقلة التصويت أو منعه بشكل كلي في 48 من أصل 50 مركز اقتراع في بانكوك.

ودعت مفوضية الانتخابات إلى تأجيل الانتخابات المبكرة المقررة يوم 2 فبراير مخافة عرقلتها او اندلاع العنف.

لكن الحكومة أصرت حتى الآن على أن الانتخابات ينبغي أن تمضي قدما حسب المواعيد المقررة لها.

وقال المحتجون إنهم لا يعرقلون عمل مراكز الاقتراع ولكنهم يحتجون على إجراء الانتخابات المسبقة الأحد من خلال محاصرة مراكز الاقتراع والوقوف أمامها.

وتنظم الانتخابات المسبقة لإتاحة فرصة التصويت بالنسبة إلى الناخبين الذين ليس بإمكانهم الإدلاء بأصواتهم في انتخابات فبراير. وفرضت السلطات حالة الطوارئ في محاولة للتعامل مع الاضطرابات المستمرة.

وقتل 9 أشخاص على الأقل منذ بدء الاحتجاجات السنة الماضية.

معارضون خلال تجمعهم أمام أحد المقار الانتخابية

الأمم المتحدة ترحب باتفاق السلام بين الحكومة الفلبينية و«مورو»

نيويورك - «كونا»: رحب السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون بالتوصل الى اتفاق سلام بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو الاسلامية حول (بانجسامورو) لانهاء الصراعات التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الأرواح.

واشاد بان في بيان الليلة قبل الماضية بجهود الرئيس الفلبيني بينينو اكينو ورئيس جبهة تحرير مورو الاسلامية مراد ابراهيم وفريقي التفاوض من الحكومة والجبهة على ما ابدوه من "مثابرة وشجاعة والتزام للتوصل الى هذا الانجاز المهم في عملية السلام".

واعرب عن خالص امتنانه للجهات الدولية لاسيما ماليزيا لدورها المهم في نجاح المفاوضات.

واكملت الحكومة الفلبينية والجبهة امس الاول محادثات السلام بينهما التي بدأت في عام 2012 على ان يتم توقيع الاتفاقية الشاملة حول (بانجسامورو) في مانيلا الشهر المقبل.

وتقضي الاتفاقية باقامة منطقة اسلامية جديدة تتمتع بحكم ذاتي يطلق عليها اسم (بانجسامورو) على أن يمهد ذلك الطريق لسلام نهائي ودائم في المنطقة التي تسكن فيها أقلية مسلمة.

الصين: السجن 4 سنوات لناشط حقوقي بارز بتهمة تعكير الأمن العام

بكين - «وكالات»: قضت محكمة صينية بسجن الناشط الحقوقي البارز، شو جيونغ، أربعة أعوام امس

وأدين شو، الذي يدافع عن حقوق الأطفال وضد الفساد، بتهمة "حشد الناس وتعكير الأمن العام".

ويواجه عدد من الناشطين المنتمين لمنظمة تطالب بالشفافية، تهما مماثلة.

وانتقدت منظمات حقوق الإنسان الرئيس شي جين بينغ، الذي تبنى مكافحة الفساد، على هذه الأحكام.

وكان شو اعتقل في يوليو وبدأت محاكمته الأربعاء الماضي.

وردا على صدور الحكم، قال محامي شو إن موكله قال للمحكمة إن "دولة القانون في الصين فقدت آخر ذرة من كرامتها".

وينتمي شو، الذي سبق له أن خضع للإقامة الجبرية، إلى منظمة تطالب المسؤولين بالإفصاح عن ثرواتهم.

وناضل أيضا من أجل حقوق المحكوم عليهم بالإعدام وعائلات الرضع الذين تأذوا بحليب صناعي مغشوش، وغيرها من القضايا.

وتيقول مراسلون إن الكثيرين في الصين يعتقدون أن الحكومة تستهدف شو لتزايد شعبيته وحضوره القوي في مواقع التواصل الاجتماعي.

واعتقل في 2009 بتهمة التهرب الضريبي، ثم أسقطت عنه التهم، عقب غضب شعبي.

ويحاكم سبعة من حركة المواطنين الجدد، التي أنشأها شو بتهم مماثلة.

كينيا: البرلمان يتهم جهات سيادية بتجاهل معلومات حول هجوم «ويست جيت»

نيروبي «وكالات»: قال رئيس لجنة برلمانية امس إن وكالات أمنية كينية لم تهتم بمعلومات عن هجوم وشيك قبل وقوع حادث مركز ويست جيت التجاري في العاصمة نيروبي في سبتمبر ايلول الماضي الذي قتل فيه 67 شخصا.

واقتحم مسلحون من حركة الشباب الصومالية المركز أثناء تواقد المتسوقين عليه في يوم سبت.

ووصلت معلومات إلى الشرطة ووكالات المخابرات عن هجمات وشيكة خلال ثلاث مناسبات على الأقل في العام قبل وقوع الهجوم حسبما ذكر نونجو جيثينجي رئيس لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية الذي يجري تحقيقات في الهجوم.

وقال جيثينجي "اكتشفنا انه كانت هناك معلومات عامة قدمت لا تشير بالتحديد إلى ويست جيت وأن هذه المعلومات إما أنها لم تلق اهتماما أو لم يبذل الحد الأدنى من الجهد في التعامل معها."

وتاتي هذه النتائج في إطار تقرير مشترك للجنة جيثينجي ولجنة الأمن القومي. وستجري مناقشة التقرير عندما يستانف البرلمان جلساته في 11 فبراير.

وقال جيثينجي "هناك حاجة إلى تطوير عام لطريقة التنسيق بين القوات ونوصي بإقامة كيان جديد فيما بين الوكالات يشبه وكالة أمن قومي ترفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس."

وأضاف أن الوكالة ستشارك فيها جميع الوكالات الأمنية من الجيش إلى الشرطة وستتعامل مع التهديدات المتعلقة بهجمات المتشددين والجرائم المرتبطة بها مثل غسل الاموال وصيد الحيوانات البرية وجمع الأموال.

وأوضح جيثينجي أن البرلمان سيوافق على الأرجح على التقرير وتوصياته بعد مناقشته قبل تقديمه إلى الرئيس لتطبيقه.

وقال "لا نتوقع أي مشاكل لكن لأنها قضية حساسة وقضية أمن قومي فيمكن أن نتوقع نقاشا محتدما."

بقراره عدم شرعية الاقتطاع من رواتب العسكريين

اليونان: القضاء يضع العصا في دولاب التقشف الحكومي

اثينا - «وكالات»: أثار قرار مجلس الدولة باليونان (أعلى هيئة قضائية بالبلاد) بعدم شرعية الاقتطاع من رواتب رجال القوات المسلحة والأمن، وإعادة الأموال المقتطعة إليهم باثر رجعي، مخاوف الحكومة من انعكاساته السلبية على موازنة العام الجاري، والتفاوض مع دائني اليونان.

وتقدر قيمة التعويضات التي ستدفع لموظفي القوات المسلحة (150.000 موظف) إضافة إلى تعويضات للقضاة (أربعة آلاف موظف) الذين يطالبون كذلك بعدم إنقاص مرتباتهم، بحوالي سبعمائة مليون يورو، وهو مبلغ يساوي الفائض الأولي الذي أعلنت الحكومة تحقيقه في ميزانية العام الماضي.

وتأمل الحكومة التي بدأت باقتطاع 12% من مرتبات موظفي الجيش ابتداءً من أغسطس 2012، في صدور تفسير من القضاء للحكم الأخير يخلصها من أزمتها الراهنة، كما تتخوف من أن يلجأ موظفون آخرون مثل أساتذة الجامعات إلى القضاء ليشملهم قرار التعويض.

وتبحث الحكومة اتخاذ إجراءات ضريبية تعود على خزائنها بنفس المبلغ المقدر أن تخسره.

واستبعدت صحيفة "توفيما" المقربة من الحكومة فرض ضرائب جديدة على المواطنين لتعويض الخسارة، ورجحت لجوء الحكومة إلى تقليص جديد للنفقات، وتخفيض معاشات العسكريين والقضاة بطريقة مختلفة هذه المرة.

ونقلت الصحيفة عن دائني اليونان تشديدهم على اتخاذ إجراءات لتعويض خسارة خزينة الدولة، ونسبت إلى مسؤول أوروبي القول "إن البرتغال عندما واجهت قرارا قضائيا مماثلا اتخذت إجراءات بنفس قيمة الخسارة".

وكانت الحكومة تراجعت قبل أسابيع قليلة عن إجراء أثار جدلاً كبيراً بالمجتمع اليوناني حيث كان يقضي بدفع المرضى مبلغ 25 يورو لدخول المستشفيات الحكومية، ما جعلها تعمد إلى فرض ضرائب على مبيعات السجائر لتعويض الفارق. وفي نفس السياق، امتنع ممثلو الدائنين عن تحديد موعد عودتهم إلى أثينا بانتظار التوصل إلى تقدم بالاقتصاد اليوناني بهدف الإفراج عن الدفعة التالية من المساعدات. وتأمل الحكومة اليونانية في تحقيق اختراق بهذا المجال حتى الـ17 من فبراير المقبل، وهو موعد قمة المجموعة الأوروبية.

ويوضح أستاذ الاقتصاد والتنمية بجامعة أثينا عبد اللطيف درويش أن قرار مجلس الدولة "سيضيف بالتأكيد مشكلة للحكومة التي لم تستطع حتى اليوم جمع المبالغ المفترض جمعها من خلال فرض ضرائب على العقارات والمساكن، وهو ما أدى إلى تأخير دفعة القرض التي كان مفترضا أن تتسلمها أثينا خلال نهايات السنة الماضية". وقال درويش إن الدائنين يعتبرون اليوم أن اليونان لا تلتزم بتسديد القروض ولا بالخطة التقشفية كما يجب و"من غير المستبعد أن يتخذوا قرارا حاسما تجاه أثينا، إضافة إلى دلالة رفض التروبكا العودة إلى البلد حتى تغير الأوضاع".

واعتبر أن أي مصاريف إضافية على صناديق الدولة "تعني أن ثمة فشلا بالسياسة الاقتصادية لأثينا ينعكس على التزاماتها المالية تجاه الدائنين" كما استبعد عودة القضاء عن القرار كون القضاة أنفسهم معنيين بالموضوع، ومرجحا أن تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة أو تقليص معاشات فئات أخرى لتعويض خسارتها. واعتبر أن الوضع الحالي لليونان يمثل إشكالية للدائنين "لكنهم بالمقابل يرون أن أفضل الخيارات لديهم هو استمرار الحكومة بتنفيذ سياسات التقشف" مشددا على أن الاقتطاعات شكلت ضربة لموظفي الدولة العسكريين حيث أصبح رئيس أركان القوات المسلحة يتقاضى حوالي 1800 يورو، ورجال الشرطة ما بين خمسمائة وثمانمائة يورو شهريا، وهي مبالغ هزيلة لمن يعيش باليونان.

رجال من قوات الأمن خلال تأمينهم لتظاهرات احتجاجية سابقة

قتلى وجرى بهجوم انتحاري استهدف حافلة لموظفين تابعين لـ«الدفاع»

أفغانستان: «طالبان» تهاجم الجيش مجدداً

كابول - «وكالات»: شهدت العاصمة الأفغانية كابول صباح الامس تفجيرا استهدف موظفين تابعين لوزارة الدفاع ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، حيث تحدثت رويترز عن مقتل ثلاثة أشخاص ووكالة الصحافة الفرنسية عن مصرع أربعة على الأقل، بينما أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم وقالت إنه أسفر عن مقتل 27 ضابطا في صفوف الجيش الأفغاني.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن المتحدث باسم وزارة الداخلية صديق صديقي قوله إن رجلا فجر نفسه بالقرب من حافلة كانت تنقل موظفين بوزارة الدفاع إلى عملهم ما أسفر عن مقتل ثلاثة من الركاب وامرأة كانت في الشارع، وإصابة ما لا يقل عن تسعة آخرين بجروح.

وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم الذي قالت إنه أسفر عن مقتل 27 ضابطا في صفوف الجيش الأفغاني.

ويعد هذا الهجوم الأعنف في كابل منذ العملية التفجيرية التي استهدفت أحد المطاعم الشعبية منتصف يناير الجاري، وأودت بحياة 21 شخصا بينهم 13 أجنبيا.

وتشهد العاصمة وعدة مناطق أعمال عنف متصاعدة تتزامن مع استمرار المباحثات بين إدارتي الرئيس الأميركي باراك أوباما والرئيس الأفغاني حامد كرزاي بشأن تفاصيل الوجود العسكري الأجنبي بأفغانستان بعد عام 2014 مع انتهاء المهلة القتالية لقوة حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وقد رهن الرئيس الأفغاني -في تصريح له أمس الاول- التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين كابول وواشنطن ببدء المفاوضات مع حركة طالبان، وإحلال السلام في أفغانستان.

وأكد في مؤتمر صحفي عقده في كابل انه لن يوقع "تحت الضغط" الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة، مجددا المطالبة بضمانات بشأن إطلاق عملية سلام مع حركة طالبان.

وتابع كرزاي "إذا كانت الولايات المتحدة تريد توقيع الاتفاق الأمني الثنائي، فيتعين عليها إذن قبول شروطنا. وإذا لم توافق يمكنها المغادرة في أي وقت ويمكن لأفغانستان المضي من دون أجانب".

الانتحاري فجر الحافلة بالكامل

كرزاي يرهن التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن ببدء المفاوضات مع المتمردين